

” واقع استخدام سجلات الأعمال الإحصائية في المنطقة العربية“

تقديم:

ماجد حمودة

قسم الاحصاءات الاقتصادية، شعبة الاحصاء
الاسكوا

ورشة العمل الإقليمية حول “ سجلات الأعمال الإحصائية للبلدان
العربية“

عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 26-29 أيلول/سبتمبر 2016

واقع استخدام سجلات الأعمال الإحصائية في بلدان الاسكوا:

- عدد قليل من بلدان المنطقة العربية قام بتأسيس سجلات إحصائية للمؤسسات أو لا زالت في طور التأسيس
- العديد من بلدان الاسكوا يبدي معرفة بالإرشادات الدولية لكن ليس بدرجة كافية
- 75% من بلدان الاسكوا التي لم تؤسس لسجلات إحصائية عن المؤسسات ليس لديها خبرة أو كوادر بشرية مؤهلة في هذا المجال
- البلدان التي لا زالت في طور التأسيس لسجلات أعمال إحصائية تعاني مشاكل في طبيعتها عملية تحديث السجلات وتصنيفها
- ضعف التدريب المقدم من المنظمات الإقليمية والدولية الى بلدان المنطقة
- الحاجة الى تبادل الخبرات مع البلدان ذات التجربة في انشاء السجلات

معوقات استخدام سجلات الأعمال الإحصائية في البلدان العربية:

• المعوقات التشريعية:

- عدم توفر القوانين المساندة: غياب قوانين داعمة للأجهزة الإحصائية تمكنها من الاحتفاظ بسجلات عن المؤسسات
- عدم كفاية التشريعات القائمة: وجود قوانين قديمة تعطي السلطة للأجهزة الإحصائية ولكن نصوصها غير ملزمة للإدارات الحكومية الأخرى
- وجود تشريعات تتعارض مع التشريع الإحصائي: وجود قوانين أقوى في محتواها من القانون المرتبط بالإحصاء مما يجعل الإدارات الحكومية الأخرى تحجم عن التعاون
- حوالي 70% من بلدان الاسكوا تؤيد بأن أهم مشكلة تواجهها في تأسيس سجل مؤسسي لدى الأجهزة الإحصائية تتمثل في ضعف التشريعات

• المعوقات التقنية:-

- عدم وجود البنية الالكترونية **المساندة** لإنشاء سجل أعمال احصائي يستوعب الوحدات الإحصائية وتصنيفها حسب الأنشطة أو القطاعات المؤسسية أو الكيان القانوني الخ
- عدم وجود بنية الكترونية **لاستيعاب** قواعد بيانات السجلات الادارية المتوفرة لدى الجهات الحكومية والخاصة الأخرى والتي تحتفظ ببيانات عن المؤسسات الاقتصادية
- العجز عن تطوير تواصل تقني مع الجهات التي تقوم بتسجيل المؤسسات لاستغلال أدواتها في **تحديث** السجلات الإحصائية وخاصة التي تغلق منها أو تعتبر غير ناشطة
- حوالي 60% من بلدان الاسكوا تعاني بدرجات مختلفة من ضعف في البنية الالكترونية اللازمة لإنشاء السجلات

• التعاون بين الأجهزة الإحصائية والجهات الأخرى:

- إدارات عديدة ذات مهام خاصة ولديها سجلات إدارية تامة عن المؤسسات لا تقوم بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية وتزويدها بنسخ عن السجلات لاعتبارات عملها الخاص وسريّة البيانات
- عدم وجود رقم تعريفى موحد لدى الأجهزة الإحصائية والإدارات الحكومية الأخرى ذات العلاقة للمؤسسات والمنشآت الاقتصادية
- عدم القدرة على استغلال اليات العمل الحكومية الموجودة الخاصة بتسجيل وإغلاق المؤسسات في تحديث السجلات المتوفرة لدى الأجهزة الإحصائية عن المؤسسات
- ضعف التزام الجهات الأخرى باتباع التصنيف الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية المتبع من قبل الأجهزة الإحصائية



الاحتياجات لتطوير سجلات الأعمال في المنطقة العربية:

السودان	المغرب	تونس	مصر	فلسطين	العراق	سوريا	
		1	8		8	3	عدد الموظفين
2			6		2	2	توفر الخبرة
5			5		7	1	التدريب
6		2	7	3	4	9	التقنيات المناسبة
3			4		5	4	المعونة الفنية
1	1		3	1	6	5	التشريعات المساندة
	2		1	2	9	6	مصادر البيانات
			2		2	7	نطاق تغطية البيانات
4			9		1	8	المعرفة بالارشادات الدولية الخاصة بسجلات الأعمال الاحصائية